

## سوسيولوجيا

## فيروزة نهوندي: استعمار جديد اسمه تجارة الأعضاء!

إعداد زياد هني

العالم الفقير ومن كمودجا تحديداً حيث تضطر المرأة إلى بيع شعرها مقابل 8 دولارات لابتياح أرز لها ولعائلتها! أما سعر الشعر في الهند، فلا يتجاوز 10 دولارات للمرأة. ويبلغ دخل الإيجار بالشعر في الهند 300 مليون دولار سنوياً. والسعر في فييتنام يراوح بين 45 دولاراً و250 دولاراً للكيلوغرام!

أما تجارة الحمل البديل، وهي موضع الفصل الرابع، فتبلغ في الهند، على سبيل المثال، أكثر من 2 مليار دولار سنوياً، وقد توسعت السوق أخيراً لتضم تايلندا والمكسيك وكمبودجا وأوكرانيا. التجارة بالكلية - موضوع الفصل الخامس - منتشرة على نحو واسع في العديد من الدول الفقيرة، وقد ضم إليها أخيراً المهاجرون السوريون في لبنان، الذين أخذوا مكان فلسطينيي تلك الدولة، الذين يبيعون كلاهم في تلك البلاد، ويلازمون ويحاربون لأنهم ساهموا بذلك في خفض سعر الكلية. لكن الصين تتبوا مكانة متقدمة حيث تتوافر دعايات في الصحافة والإنترنت لابتياح الكلى كان أحدها «تبرع بكلية واحصل على أباي»!

أما المرضى الذين ليس بإمكانهم الانتظار ولديهم مبلغ ربع مليون دولار، فيمكنهم ابتياح كلى على نحو فوري، والزبائن يأتون على نحو عام من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا واليابان وعمان والمملكة السعودية، وكيان العدو الصهيوني، وهي الدول التي تعرف بانها دول استيراد الأعضاء البشرية (importing countries). أما الدول «المصدرة»، فهي الصين والهند والباكستان والفلبين. مؤلف مهم عن علاقة التجارة بأعضاء الجسد من منظور التطور ونظرياته.

تجارة بالشرع  
وتأجير الرحم  
واستنصال  
الكلى، وهجرة  
العقول

الأعضاء الجسدية، وهي التجارة بالشعر وتأجير الرحم وأستنصال الكلى، وأخيراً هجرة العقول. أما عرضاً للحقائق التي أوردتها الكاتبة في الفصول السابقة. تشرى الكاتبة مؤلفها ببعض الجداول والإحصاءات والتقديرية المنشورة عن الإيجار بالأعضاء البشرية على النحو الآتي. في الفصل الثالث المخصص لتحليل التجارة بالشعر الطبيعي، تورد بعض الإحصاءات عن المردود المادي المرتبط بها. ابتدعت الرأسمالية الخصلات الإضافية (extension) التي يصل سعرها إلى 4000 دولار أميركي. وذكرت بما يحصل في بعض دول

تم تجاهلها في الماضي، ومن ذلك تجارة الرقيق التي أغلق الباب عليها وألقي بها في مآهات النسيان. عود على بدء، تشير الكاتبة إلى مجموعة من الحقائق المرتبطة بمسائل التطور خصوصاً في الدول النامية ومن ذلك مسألة القضاء وعدم عدالة توزيع الثروة في العالم، إذ يملك 1% من السكان نصف ثروات العالم، و70% من البشر يعيشون في دول تعاني ازدياداً مطرداً في تباين الدخل بين الأفراد. ومن هنا تقول الكاتبة إن أحد أهداف المؤلف الإضاءة على أبعاد جديدة تسهم في ازدياد الفجوة بين الأقلية المالكة والأكثرية المعدمة. ترى الكاتبة أنه يمكن للعولمة المساهمة في خلق عالم أفضل، وهي ساعدت فعلاً في فتح آفاق تطور مهمة لبعضهم، لكنها في الوقت نفسه أوضحت أنها ليست حصينة، فهي قادت إلى مضاعفة عدم المساواة وازدياد الهوة بين الدول الغنية وبقية العالم.

تشير الكاتبة أيضاً إلى نمو فرع من التجارة بأعضاء جسد الإنسان ومنها ما يعرف بالسياحة الطبية وسياحة استبدال الأعضاء Transplant Tourism، مما يعني فقدان العالم النامي لبعض مصادر ثروته. ومن هذا المنظور، فإن التجارة بالأعضاء البشرية يجب عدّها أحد أنماط الاستعمار الجديد (neo-colonialism)، بل أكل لحوم البشر الجديد (neo-cannibalism). قسّمت الكاتبة فصول المؤلف الثمانية إلى ثلاثة أجزاء: الأول خصصته لتعريف ما تعنيه سلعة أعضاء الجسد البشري مع تقديم عرض للمؤلفات ذات العلاقة. وخصصت القسم الثاني لاستعراض أربعة أنماط أو أشكال من سلعة

على نحو عام، وفي الدول الفقيرة على نحو خاص، لصالح الأغنياء. هذا المدخل ينقلنا إلى مختلف مواد المؤلف مثل التجارة بالشعر الطبيعي، والحمل البديل (sorrogacy) أي سلعة رجم المرأة، إضافة إلى التجارة بالكلية، وأخيراً وليس آخر هجرة العقول، والمقصود هنا «الاستيلاء» على العقول الأكاديمية والعمالة الماهرة.

توضح الكاتبة أنه رغم أن ليس كل هذه الأصناف من التجارة بالأعضاء تقود حتماً إلى جراحة تنقل عضواً من جسم إلى آخر، لكنها تتشارك في صفة موحدة هي انتقالها، فعلياً ومجازياً، من أجساد فقراء ومجتمعات في الدول الفقيرة إلى أجساد الأغنياء، وإلى الدول الغنية. وإذا كانت هناك آثار جسدية ضارة تلحق بالبشر جراء الإيجار ببعض الأعضاء، فثمة إيجار بأعضاء يخلف آثاراً نفسية سلبية للغاية في «المتبرع» المضطر أو المضطربة لتقدمه مقابل مبلغ زهيد كما سنرى، والمقصود هنا التجارة بالشعر. لكن الإيجار بالكلية والحمل البديل يتركان آثاراً صحية ضارة في كثير من الأحيان، وقد يقود ذلك إلى موت البائع، أما هجرة العقول، فتتم عبر إثارة اهتمام المهاجرين والمهاجرات من الدول الفقيرة بحياة ومردود ماديين أفضل، وربما روجي أفضل، للمهاجر وللدولة المستقبلة للمهاجرين (دول الشمال)، لكنها ضارة بالدول الفقيرة (دول الجنوب) التي تفقد عقول أبناء يفترض أن يسهموا في بناء دولهم وأوطانهم. ومن هذا المنظور، يجب إدخال هذا النمط من سلعة أعضاء الجسد في نظرية التطور العامة، دوماً وفق الكاتبة، وتذكر بأن عوامل أخرى

فيروزة نهوندي: سلعة أعضاء الجسد في الجنوب - عدم التساوي العابر للأمم وتحديات التطور.

Firouzeh Nahavandi, Commodification of Body Part in the Global South - Transnational Inequalities and Development Challenges. palgrave macmillan, london 2016. 142 pages.

النظام الرأسمالي لم يترك أمراً لم يسلمه، ابتداءً من الحجر وانتهاءً بالبشر. لكن في مرحلة العولمة النيولبرالية، صار يبحث عن «بضائع» جديدة فامتد سلطانه ليسلن أعضاء البشر، بالقطاعي هذه المرة. المقصود هنا المتاجرة بالأعضاء البشرية، فعلياً ومجازياً. وهذا المؤلف هو الأول الذي يتناول هذه المسألة بالبحث المفصل، والكاتبة، البرفسورة فيروزة نهوندي عالمة اجتماع، وتناولت الموضوع من منظورها الأكاديمي.

يحوي المؤلف ثمانية فصول، بما فيها المقدمة والملاحظات الختامية. الفصل الأول مخصص لتوضيح منظور الكاتبة وشرح الخطوط العريضة لأهداف المؤلف. توضح أن أعضاء جسم الإنسان في هذا العالم الذي سلن كل شيء، تحولت أيضاً إلى سلعة، ودخلت، بهذه الصفة، التجارة العالمية، والكاتبة إذ تعالج هذه المسألة فإنها تهدف إلى توضيح نمط جديد من مصادرة ثروات الفقراء، أيًا كان مقر إقامتهم

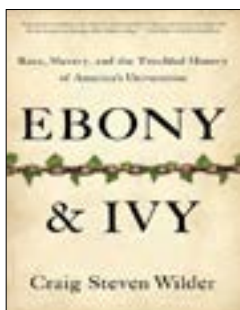
## تاريخ

## جذور العنصرية... فتش عن الجامعات الأميركية!

الدولة. فالعنصرية والعبودية كانت متجذرة في كل المؤسسات الأكاديمية، حتى بعد تأسيس الولايات المتحدة الأميركية. بل إن المؤسسات الأكاديمية الأميركية ساهمت في ما سمي «العلم العنصري» Race Science وكيفية حصولها على الهبات من تجار العبيد.

الكاتب، وهو أستاذ تاريخ في «معهد مستشيسيتس للتكنولوجيا»، قال إنه عندما بدأ بحثه، كان متحفظاً بعض الشيء. صرّح للعاملين في المكتبات والمسؤولين عن المحفوظات بأنه يبحث عن مواد مرتبطة بالأوضاع الأكاديمية في البلاد في القرن الثامن عشر. لكنه لقي مساعدة أكبر عندما صرح بموضوع بحثه بكلمات واضحة، إذ اكتشف مساهمة مصارف وشركات تأمين في دعم تلك المؤسسات الأكاديمية العنصرية.

لكن عندما صدر تقرير جامعة «ييل» عام 2010 عن علاقتها بالعبودية، رفضته رئاسة الجامعة وعدته منحازاً. وعندما صدر عن جامعة «هارفارد» بحث مماثل في تفاصيله، رفضت الجامعة تدنيه ودفع تكاليفه. أما جامعة «ألبيما»، فقد تمت اعتذاراً رسمياً عام 2004 بسبب إسهامها في السياسات العنصرية ودورها في تجارة العبيد. جامعة «برنستون» اكتشفت أن رؤسائها الأولين كانوا من مالكي «العبيد»!

اعتذرت جامعة  
«ألبيما» رسمياً  
بسبب دورها في  
تجارة «العبيد»

والصروح العلمية فمصدره، دوماً وفق الكاتب، تجارة العبيد الذين ساهموا بدورهم في بناء مباني أراضى الجامعات ومروجها. أما معاشات الأساتذة الذين عملوا في تلك الجامعات ومكافاتهم، فقد كانت تجارة العبيد مصدرها. والطاغم التعليمي المستفيد من تجارة العبيد استفادة مباشرة دعم السياسات العنصرية وتجارة العبيد بلا أي تحفظ. بل أن المؤلف أثبت أن أعمدة الحضارة الأميركية المعاصرة القائمة على العنصرية كانت الجامعات، إلى جانب الكنيسة وأجهزة

ومحفوظاتها ليجد مواد لا نهاية لها عن الجذور العنصرية والعبودية لمجموعة من الجامعات. إضافة إلى الجامعات التي سبق ذكرها أعلاه، هناك جامعة «ترغز» و«وليمز كلدج»، و«إسري»، و«ميرلاند»، و«نورث كارولينا»، و«كلمبيا» التي تخرج الكاتب فيها، وغيرها من المؤسسات التي تعد من أفضل جامعات العالم من المنظور الأكاديمي.

الكاتب، وهو أفرواميركي، شدد على أنه واجه صعوبات في العثور على المواد ذات العلاقة التي تفضح ذلك التاريخ المسكوت عنه، لأنها لم تكن مؤرشفة وفق المادة، مما صعب على القائمين عليه مساعدته في العثور عليها بسهولة. هذا عنى تأخر استكمال البحث الذي بدأه عام 2001. المؤلف يعرض أهداف الأباء المؤسسين لتلك الجامعات، حيث نجد في مبانيها دموع البشر العبيد الأفروأميركيين و«الملونين»، ودماءهم، مخفية بين حجارة مبانيها. أهدافهم لم تكن دعم البحث الأكاديمي وحرية الفكر وإنما دعم نشر المسيحية، الإنجيلية طبعاً، و«تحضير» شعوب القارة الأميركية الشمالية من أهل البلاد وأصحاب الأرض الأصليين «المتوحشين». بل إن الكاتب يثبت أن الجامعات المذكورة في المؤلف أسهمت مساهمة أساسية في «الفتوح» الأوروبية هنا وإبادة أهل البلاد الأصليين. أما عن ثروة تلك الجامعات

مع أن هذا المؤلف صدر قبل نحو ثلاثة أعوام، إلا أن قرار عرضه جاء بسبب مادته التي لم يسبق أن تعامل معها أي كاتب آخر. أمر غريب أن لا تكثر الجامعات الأميركية العريقة، مثل «ييل» و«هارفارد» و«برنستون» ببحث تاريخي، وأن لا أحد سال من قبل عن مصادر ثروة تلك المؤسسات الأكاديمية. جامعة «براون» أصدرت تقريراً عام 2006 عن تاريخها الأقدم وعلاقتها بالتمييز العنصري وبتجارة «العبيد» من البشر سود البشرة، ما أثار لغماً وموجات من النقاشات عبر الولايات المتحدة وأجبر القابضين في أترابهم العاجية على النزول إلى أرض الواقع. وهذا ما يذكرنا بتصريح صدر أخيراً باسم سيدة البيت الأبيض الأولى قالت فيه إن بشراً عبيداً أفروأميركيين من ذوي البشرة السوداء هم بناة البيت الأبيض. بدا ذلك التصريح، الذي صدر قبل أيام، غريباً، لكن عندما يثبت المؤرخ د كريغ ستيفن وايلدر أن صروح الأكاديمية في الولايات المتحدة، التي كثيراً ما قبل فيها من مديح وأنها تأسست كمراكز للفكر الليبرالي المنفتح والمعادى للعبودية والتفرقة العنصرية، فإن كلام السيدة ميشيل أوباما صحيح. بل إننا نعرف من مؤلفات أخرى، صدرت حديثاً، أن عبيداً من الأفروأميركيين أجبروا على العمل داخل مقر الرئاسة الأميركية. بحث الكاتب في مكتبات الجامعات

كريغ ستيفن وايلدر: الأبنوس والبلابل: عن العنصرية والعبودية والتاريخ الموبوء للجامعات الأميركية.

Craig Steven Wilder, Ebony & Ivy: race, slavery, and the troubled history of America's universities. bloomsbury press, new york 2013. 394 pages.